مقياس منهجية إعداد مذكرة

خاص بطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص: قانون إداري وجماعات محلية

مفهوم البحث العلمي:

البحث العلمي القانوني هو تقصي منظم ودقيق وشامل لجميع المعلومات ذات الصلة بالمسألة القانونية أو بالموضوع القانوني موضوع البحث، إذ يستند فيه الباحث القانوني المتخصص إلى الطريقة العلمية المتعارف عليها وهي القواعد والخطوات التي تمثل قوام ومنهج البحث العلمي والتي تكتسب بموجبها المعرفة القانونية التي ينتهي إليها هذا البحث ويتضمن حلولاً للمشاكل القانونية والذي يمكن الاستفادة منه في سن القوانين والتشريعات ويساعد حتى القضاة في فهم النص بشكل واضح في حالة غموضه.

خصائص البحث العلمي:

للبحث العلمي مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- 1- **التنظيم والضبط:** هو بحث عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط يقوم على منهجية علمية تجعل منه موثوقاً بخطواته ونتائجه فهو ليس مجرد وليد مصادفة أو عمل ارتجالي.
- 2- **التفسير والتجديد:** البحث العلمي يقوم على التفسير المنطقي والعملية للظواهر باختلاف أنواعها من خلال المعلومات التي تخصها ومن خلال تجديد وتعديل وتحديث المعرفة الإنسانية.
- 3- **التعميم:** البحث العلمي لا يخص الباحث وحده بل يعتبر إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان.
- 4- **يعتمد البحث العلمي على المصادر والمراجع والتحري والتتقيب عن الحقيقة كاملة حتى تثبت صحتها.**
- 5- **يقوم البحث العلمي على الأخذ بجميع الآراء الواردة في الموضوع ومناقشتها ولا بد من اختيار الألفاظ الدالة على المعنى.**
- 6- **يجب أن يتضمن البحث العلمي على خطة ومقدمة وفهرس.... الخ.**

أنواع البحث العلمي:

تتنوع البحوث العلمية حسب المعايير المعتمدة في العرض والنطاق والتخصص وعليه

نجد من بينها:

1-البحث الصفّي: وهو بحث تدريبي يقصد منه تدريب الطالب الجامعي وتعوّده على كيفية إعداد البحوث العلمية ويكون هذا أثناء سنوات الدراسة الجامعية وبالتحديد في مرحلة الليسانس.

2-بحث الماجستير والماستر: وهو بحث تخصصي أعلى درجة من سابقه، فهو يعد امتحان لذكاء الباحث وموهبته ومدى استعداده وقدرته على مواصلة البحث والتأليف والتحقيق.

3-بحث الدكتوراه: وهو أعلى بحث تخصصي فهو يعلو قمة البحوث العلمية عمقا وأصالة، والغرض منه إضافة جديدة لميدان البحث وتكوين شخصية علمية متميزة.

لهذه الأنواع الثلاث تسميات أكاديمية أخرى مثل المذكرة والرسالة والأطروحة والملاحظ أن البحث الصفّي والدكتوراه هو الأساس في تكوين الطالب الجامعي في الدراسات الجامعية سواء في مرحلة الليسانس، الماستر والدكتوراه.

بنية البحث العلمي:

يقصد بالجانب الشكلي للبحث مكوناته ومراحله ومخططه وطريقة تنفيذه، فهي عناصر البحث مع كيفية توزيعها ضمن تصور متكامل قصد اخراج البحث بمنهجية علمية محكمة تشتمل على ما يلي:

1-عنوان البحث.

2-مقدمة البحث.

3-مضمون أو صلب وجسم البحث.

4-خاتمة البحث.

مراحل اعداد مذكرة تخرج:

أولاً: مرحلة اختيار الموضوع: والتي تتضمن ضمناً اختيار الموضوع والقراءة.

إن اختيار موضوع الدراسة ليس بالشيء الهين فهو أدق مرحلة وأهمها بها يستفتح الباحث بحثه، وهي المحدد لإمكانية السير في الموضوع وانجازه لذا يستحسن التريث في اختياره لطرح إشكالية حقيقية، ويشمل اختيار الموضوع تحديد عنوان مناسب لموضوع البحث وصياغة الإشكالية ووضع خطة مناسبة تتناسب مع العنوان والإشكالية الرئيسية.

1-معايير اختيار الموضوع

العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث:

*الرغبة النفسية الذاتية في اختيار البحث.

*القدرات والاستعدادات الشخصية والذاتية وتتضمن القدرة العقلية واللغوية والأخلاقية للباحث

*التخصص العلمي والمهني للباحث.

العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث:

* القيمة العلمية للبحث.

*أهداف ومكانة البحث العلمي.

*المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث.

2-عنوان البحث العلمي:

إن حسن اختيار الموضوع يستوجب أن يكون العنوان يدل على كل عناصر وأجزاء

ومقدمات البحث العلمي بصورة واضحة ودقيقة وشاملة.

-شروط العنوان:

*أن يكون العنوان موجزا وقصيرا كلما أمكن ذلك.

*أن يكون شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر البحث المراد انجازه.

*أن يكون واضح ومفهوم غير غامض أو مبهم.

*أن يكون دالا ودقيقا لمضمون البحث ومشتملاته.

*أن يكون جذابا يدفع الباحث إلى القراءة والفهم المتجدد.

ثانيا-مرحلة القراءة:

تعتبر القراءة تمهيدا للأفكار التي ينجزها الباحث وذلك بعد أن ينجز قائمة اسمية بأكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع المتصلة بالموضوع ويحددها ويرتبها وفق الأهمية ويوزعها على الأبواب والفصول، ومن هنا تبدأ مرحلة القراءة.

-مستويات القراءة:

للقراءة مستويات في مجال البحث العلمي فقد تستغرق أسابيع وربما شهورا أو أعوام في طور الدكتوراه مثلا.

1-**القراءة الاستطلاعية** : تتصل بالبحث البيبليوغرافي والوثائقي وتسمى القراءة الكاشفة أو الخاطفة أو السريعة ويقصر عادة على عنوان الوثيقة العلمية، المقدمة، الخاتمة، الفهرس، المصادر والمراجع لمعرفة مضمون الوثيقة ومدى ارتباطها بموضوع البحث.

2-**القراءة العادية**: وينطلق فيها الباحث إلى مستوى آخر من القراءة أكثر تعمقا وأكثر تركيزا، وهي القراءة العادية حيث ترتكز على الموضوعات التي حددها بالقراءة الاستطلاعية ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوع بحثه.

3-**القراءة العميقة:** وهنا يقرأ الباحث بعمق وتركيز ويعتمد على التحليل وتسجيل أفكاره والمفاهيم التي توصل إليها في الأبحاث التي لها صلة بموضوعه، إذ تعتبر هذه القراءة هي الأساس الذي يعتمد عليه البحث دون أن ننسى كذلك أهمية القراءة الالكترونية.

-أهداف القراءة:

1-تمكين الباحث من التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة عليه.

2- اكتساب صفة التحليل والأسلوب العلمي القوي.

3- القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة البحث.

4-اكتساب ثروة لغوية وفنية متخصصة.

-شروط القراءة:

تتطلب عملية القراءة السليمة الناجحة مجموعة من الشروط والقواعد يجب احترامها حتى

يتحقق الهدف الأساسي منها وهو التشبع والتمكن من موضوع البحث ونذكر منها:

1-أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

2-أن يكون للباحث القدرة اللغوية والعلمية(القانونية) على الفهم والتحليل والتعليق والنقد.

2- اختيار الباحث للأماكن الصحية والمريحة والأوقات المناسبة لذلك.

4-أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبطة وغير عشوائية.

وبعد مرحلة القراءة تكون فكرة الموضوع وعناصرها الأساسية وكل فروعها قد اكتملت

واتضحت معالمها الذهنية والعقلية لدى الباحث، الأمر الذي يساعد الباحث على هيكله الموضوع

ورسم تخطيط يسهل عملية دارسته وفق معايير وأسس علمية منطقية ومنهجية واضحة ودقيقة وهي

عملية حتمية وحيوية للبحث وهنا تظهر معالم تقسيم البحث تقسيم علمي وموضوعي واعطاء كل

فكرة عنوان خاص بها مثل: قسم، جزء، باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولاً...

ثالثا-مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

وهي عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بالموضوع من شتى أنواع الوثائق والمصادر المتصلة به، وذلك وفق طرق واجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة تمهد لعملية الكتابة ومن بين أساليبها:

1-أسلوب البطاقات:

ويعتمد على ترتيب المعلومات وتصنيفها وفق أجزاء البحث وعناوين خطته ويجب أن تتوفر البطاقات على ما يلي:

-أن تكون متساوية الحجم ومكتوبة على وجه واحد.

-مرتبة وفق خطة البحث.

-كل جزء منها بلون خاص مميز ومرقم.

-كتابة كافة المعلومات على البطاقة ووضعها في المكان المخصص لها.

2-أسلوب الملفات:

يتكون من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة إذ يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأقسام وأجزاء الخطة الخاصة بالموضوع.

3-الأسلوب الحديث:

ويقصد به أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وذلك عن طريق الحاسوب ويتم تخزينها وتصنيفها ضمن ملف واحد دون ضياعها.

رابعا: مرحلة الكتابة

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي مرحلة مهمة وهي مرحلة إعداد البحث وكتابته، حيث ينتقل الباحث فيها من أسلوب الجمع والقراءة والتخزين إلى الكتابة، وهي مرحلة شاقة لأنها تعني

نقل الباحث للقارئ أو المتلقي الصورة الكاملة عن موضوعه بجميع مراحلها من الإشكالية حتى النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل والمناقشة وظهور شخصية الباحث في كل تفصيل أو جزئية.

ولعل أهم أهداف كتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ عن المجهودات وكيفية إعداد هذا البحث والنتائج المتوصل إليها، إضافة لعرض الأفكار والآراء المدعمة بالأسس والحجج المنطقية بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث في موضوعه المعالج والمطروح.

ومن أهم العناصر في الكتابة:

الأمانة العلمية:

ويقصد بها أن يتحلى الباحث بأبجديات البحث العلمي من خلال احترام أخلاقيات وقواعد البحث العلمي والالتزام بالنزاهة الموضوعية والذاتية في الاقتباس، في هذا الصدد صدر مجموعة من القرارات التي تكافح وتحد السرقة العلمية وكان آخرها القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 والذي ألغى القرار السابق رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016.

ومن أهم مزايا الأمانة العلمية الدقة في الاقتباس.

مفهوم الاقتباس:

وهو نقل المعلومة أو الفكرة أو النص سواء فقرة أو جملة من مصدر أو مرجع ويقال اقتبس أي نقل، ويسمى كذلك بالاستشهاد.

أنواع الاقتباس:

هناك نوعين من الاقتباس، المباشر وغير مباشر

أولاً: الاقتباس المباشر أو الحرفي

وهو نقل الباحث للمعلومات مباشرة دن تغيير فيها إذ يقتبس النص كاملا، وهنا يضع الباحث النص بين شولتين أو قوسين أو مزدوجتين، وعند حذف كلمة أو عبارة يشار لها بنقاط (...)، وينقسم بدوره إلى:

الاقتباس المباشر القصير: وهنا لا يمكن أن يتجاوز الخمسة أو ستة أسطر في رأي البعض، فيكتب بشكل عادي وبنفس خط المتن.

الاقتباس المباشر الطويل: وهو ما تجاوز الخمسة أو ستة أسطر، ويكتب بحجم أقل وبخط أغلظ من خط المتن.

ومن أهم الحالات التي تؤدي إلى الاقتباس المباشر نذكر منها على سبيل المثال:

* عندما يكون النص الأصلي عبارة عن قول مأثور أو تعريف.

* في حالة صعوبة صياغة النص الأصلي.

* إذا كانت عبارات النص الأصلي لها دلالات معينة لا تحتمل التأويل.

ثانيا: الاقتباس غير المباشر أي غير حرفي

وهو التصرف في لفظ كلام الكاتب والتقيد بتطابق المعنى الذي يقصده، ومن صورته:

-إعادة الصياغة: يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص.

-التلخيص: يقوم الباحث بتلخيص فكرة تم الإشارة إليها في مجموعة من الصفحات، فيحافظ على الفكرة ويلخصها بأسلوبه الخاص.

-الاختصار: إذ يقوم الباحث بتقليص عبارات النص إلى الثلث أو الربع بتركيز جدا مع المحافظة على الفكرة وأسلوب صاحبها.

أهمية الاقتباس:

تكم أهمية الاقتباس في:

-الالتزام بالنزاهة والموضوعية لتجنب الوقوع في السرقة العلمية.

-إظهار كفاءة الباحث وقدراته في التحليل وتوثيق المعلومات من مصادرها الأصلية.

ضوابط الاقتباس:

-عدم المبالغة في الاقتباس.

-الدقة في اختيار ما يحتاجه الباحث وتحليه بالأمانة العلمية.

-عدم التسليم والاعتقاد بأن ما هو مقتبس من آراء وأفكار هو نهائي بل هو مجرد فرضيات قابلة

للنقد والتمحيص والتحليل.

-الابتعاد عن التعارض بين المقتبس وبين ما يتصل به من أفكار ومعلومات.

خامسا: مرحلة المقدمة:

وهي ركن أساسي من أركان البحث العلمي تكاد تغطي بمركزها الاستراتيجي على متن الموضوع، وفيها يعرض الباحث إشكاليته ويبين منهجه وقصده والأدوات التي ينوي استعمالها في بحثه والمراجع التي سيعتمدها وطريقة استعمالها.

وبعبارة موجزة يمكن القول بأن المقدمة هي عماد البحث تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، كما وتعتبر المقدمة أولى مشتملات البحث والمدخل العام والرئيسي للموضوع يعرض فيها-المقدمة-الباحث لمحة عامة عن بحثه وعصارة أفكاره بطريقة موجزة وشاملة.

من ناحية أخرى تعتبر المقدمة من أصعب مراحل البحث العلمي، والتحكم فيها ليس بالشيء الهين أو السهل، لأنها تستدعي ذكاء ومهارة من الباحث، حيث تتطلب إماما تاما بالموضوع، وبالتالي فلا نستطيع كتابتها إلا بعد إنهاء البحث كله، حيث قيل في هذا الصدد: "إن المقدمة أول ما يقرأ وآخر ما يكتب".

وعليه فعلى الطالب التريث في كتابة مقدمة الرسالة حتى يقوم بتجميع الأفكار وحصرها، التي يجب أن تكون جاذبة للقارئ ومثيرة لاهتمامه كما أنها تهيئه وتعطيه-القارئ-فكرة عامة عن الموضوع.

1-شروط المقدمة

يشترط في المقدمة الناجحة ما يلي:

- الإيجاز والاختصار قدر الإمكان في مضمونها.
- الوضوح والبساطة في عرض الأفكار التي تتضمنها المقدمة.
- التركيز والدقة في عرض الأفكار.
- عدم تكرار المصطلحات والابتعاد قدر الإمكان عن الحشو.
- مراعاة عنصر التشويق لاستمالة القارئ.

2- عناصر المقدمة:

تتضمن المقدمة مجموعة من العناصر بوصفها المدخل الذي يعطي القارئ نظرة عامة حول الموضوع والإشكالات التي يثيرها، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ- التعريف بالموضوع وأهميته:

ويقصد به وصف وبيان كامل لماهية الموضوع والتعريف به وإعطاء الإطار العام للدراسة بصورة مركزة دقيقة وموجزة لإظهار جدية وأصالة الدراسة أو البحث، والذي يكون في غالب الأحيان التمهيد للموضوع محل الدراسة من منطلق الإطار العام.

ب- أهداف الموضوع:

إن هدف البحث هو التحقق من فرضيات والتوصل إلى نتائج معينة بشأن حل إشكالية البحث، أما هدف الباحث فهو هو إشباع رغبته في البحث العلمي والوصول إلى الغاية المرجوة منه.

ج- الدراسات السابقة:

ويقصد بها الدراسات المتخصصة ذات العلاقة الوطيدة بالموضوع والتي سبق للباحثين تناول جانب منها وتشمل الرسائل والأطروحات الجامعية والمؤلفات المنشورة التي تخضع لمنهج البحث العلمي، لذا فالباحث ملزم بأن يشير لها بدقة وأمانة علمية في مقدمة البحث مبينا إسهامات الأوليين وما سيضيفه هو للموضوع محل الدراسة.

في هذا الصدد لا يشترط على الباحث ذكر كل إسهامات الباحثين السابقين حول الموضوع محل الدراسة وإنما يكفي الباحث بعدد منها مبينا طريقة من سبقه في تناول الموضوع محل البحث.

د-أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب ودوافع اختيار الموضوع نوعين منها ما ذاتي داخلي والآخر موضوعي خارجي، وبينها كالتالي:

*أسباب ذاتية أو داخلية:

وهي التي تتعلق بالباحث وتختلف من واحد لآخر ويرجع هذا التباين لاعتبارات ذاتية ونفسية وتكوينية ويدخل فيها حتى الميول والرغبة والخبرة والاختصاص الذي شد الباحث للحث في هكذا موضوع.

*أسباب موضوعية أو خارجية:

وهي كل ما تجاوز ذاتية الباحث ونفسيته، وتتعلق أساسا بموضوع البحث كالإشكالية التي يثيرها البحث، أو الحاجة إلى معالجة هذا الموضوع للوصول إلى حلول عملية.

و-الصعوبات التي واجهت الباحث:

وتتمثل في المشاكل التي اعترضت سبيل الباحث سواء تعلق بصعوبة وعمق الموضوع أو بسبب نقص المراجع وقلة المادة العلمية.

وتختلف البحوث العلمية في العلوم الانسانية عن البحوث العلمية في العلوم الطبيعية، فالقضايا الانسانية التي يعالجها الباحث مرتبطة بالمسائل السياسية والعواطف والإيديولوجيات الفكرية التي من الصعب على الباحث أن لا يتأثر بهذه التفاعلات والتقلبات الإنسانية التي تكون لها في بعض الأحيان انعكاسات سلبية على عملية البحث.

أما في العلوم الدقيقة فإن الأمر يختلف على أساس أن الباحث يتحلى بالموضوعية والدقة في دراسة الموضوع وفق طبيعة التخصص التي تقتضي ذلك.

حيث أن عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الانسانية وذلك لوجود تعقيدات في الظواهر والسلوكيات الإنسانية يجعل من الصعب على الباحث انجاز بحثه بدقة، ذلك أن قضايا

الإنسان تتميز بتغير مستمر، كما أن تشابك القضايا واختلاف وجهات النظر بشأنها وتضارب المعلومات حولها يحول دون إصدار أحكام منصفة ودقيقة.

هـ- إشكالية البحث:

مشكلة البحث تعبر عن موضوعات ومجالات وأفكار البحث، أي المقومات الأساسية التي تحدد وتبلور وتوضح المعالم الرئيسية لخطة البحث، والأفضل وضعها في سؤال يطرح بوضوح ودقة.

إن اختيار الموضوع وصياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث، بل يعدها الكثير من أصعب الخطوات، كما قيل "لا يبدأ العلم بالوقائع والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة".

وهناك من يرى أن الإشكالية هي المدخل النظري الذي يعتمد عليه الباحث لمعالجة المشكلة التي تم طرحها في سؤال الانطلاق، وإلى جانب ذلك فهي:

- تحدد للباحث كيفية سير عمله الذي يستمد منه المفاهيم.

- تتضمن تفسيراً لموضوع البحث.

- توضيح سؤال الانطلاق الذي يريد الباحث إثباته والبحث في أغواره.

وتحدد الإشكالية عن طريق معرفة ما يجب دراسته وتتجسد في سؤال الانطلاق كما يدل عنه أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية الذي يدور حولها الموضوع، ويتم ذلك في شكل تساؤل أو أسئلة معينة مرتبطة ومستمدة منطقياً تخدم الغرض من البحث.

ولهذا فتحديد السؤال الموجه للإشكالية ضروري ولا غنى عنه خاصة بالنسبة للباحث فهو يجنبه الضياع لما يثار من مسائل لاحقة وما تدفع إليه تساؤلات جديدة نتيجة ظهور آفاق جديدة في عملية البحث عند عدم تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية أو لعدم الالتزام بالمسار المحدد في سؤال الإشكالية.

ويجب أن يكون السؤال حاسما ودقيقا، كما يستبعد عند الغالبية أن يلحق هذا السؤال الرئيسي والمركزي أسئلة أخرى فرعية حتى تتشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث، ذلك أن لكل بحث إشكالية واحدة، فإن تعددت الإشكاليات فنحن إذن أمام عدة مذكرات داخل مذكر واحدة وهذا ما لا يمكن قبوله بالنظر إلى طبيعة مذكرة الماستر.

وتخضع صياغة السؤال-الإشكالية-إلى مجموعة من القواعد هي:

***الوضوح:** أي الدقة والإيجاز في صياغة سؤال الانطلاق، وأن يكون بسيطا وواضحا ولا يعترضه غموض أو لبس، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات.

***الملائمة:** إن طرح الإشكالية يستوجب التجريد والحياد والموضوعية التامة، بحث لا يجب أن يوحي السؤال للقارئ الانطلاق إلى نوع من التفسير أو التحليل المسبق أو المواقف الذاتية أو الشخصية للباحث.

ن-منهج الدراسة:

يعتبر المنهج السبيل الأمثل لإعداد البحث العلمي فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للإشكالية للوصول إلى النتائج والحلول المتوخاة من هذه الدراسة، فالعلم الذي يستخدمه الباحث يسمى بعلم المناهج وعليه يقوم بتحديد المنهج أو المناهج الواجب اتباعها، ويظهر ذلك في مضمونه البحث سواء اعتمد المنهج المقارن أو التاريخي أو التحليلي...إلخ، أو مزج بين عدد من هذه المناهج.

ي-خطة البحث:

وهي هيكل البحث وبنائه الذي يقوم عليه أي المشروع الهندسي له، ولها مجموعة من الشروط نذكر منها:

-أن تكون منسجمة مع عنوان البحث وإشكالياته وحتى فرضياته توحى للنقاط التي سيتناولها الباحث في بحثه.

-أن يكون تقسيم الخطة منطقي ومتسلسل وسلسل وسهل.

- أن تكون النقاط والعناوين التي تتناولها الخطة مترابطة ببعضها البعض.

- يجب مراعاة التدرج المنطقي فيها أي من العام إلى الخاص.

- يجب أن تكون الخطة متوازنة في جانبها الشكلي والمادي من خلال التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية كأن يتساوى تقسيم الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وحتى الفروع لدى البعض، فقد تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية حسب طبيعة كل الموضوع وخصوصيته.

سادسا: المتن أو الجذع الرئيسي للبحث

ويسمى كذلك بالمحتوى، وصلب الموضوع ومركز ثقله ويشمل مختلف الفصول والمباحث وينطوي على دراسة كاملة للبحث من مناقشات ومعلومات وآراء وانتقادات وموقف التشريعات من مسائل معينة، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي.

سابعا: التهميش

ويقصد بالتهميش كل ما يخرج عن النص من شروحات وتعليقات أو إشارات واحالات أو تراجم، أو هو الجزء الذي يفصل بينه وبين المتن بخط قصير في أسفل الورقة وهو صالح للتعليق والإضافة والتوثيق.

1-وظائف التهميش:

-توثيق المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث من خلال ذكرها.

-يستعمل التهميش للشرح والتفسير والتوضيح.

-يستعمل التهميش للإشارة للنصوص القانونية بمختلف أنواعها بالإضافة إلى القرارات القضائية المتعلقة بالموضوع.

-الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق اقتضت ضرورة البحث الإشارة إليهن بحث لو تم ذلك في المتن لاختل المعنى، لذلك وجب الإشارة إليه في الهامش مثل:(انظر في تفصيل هذه المسألة وموقف المشرع الجزائري منها في الصفحة كذا التي سبق وتم التطرق إليها).

2-أنواع الهوامش:

هناك ثلاثة أنواع من الهوامش هوامش المراجع، الهوامش المفسرة للمتن وهوامش الإحالة.

أ-هوامش المراجع:

ويستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع تمت الاستعانة به في متن البحث، بحيث يعطي الباحث رقما للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن وفي أسفل الصفحة، أي يذكر الباحث في الهامش نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه ليتمكن القارئ من العودة إلى هذا المرجع إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من مدى اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

ويتحرر الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين وبالتالي يتحقق غرض الحفاظ على الأمانة العلمية.

ب-الهوامش المفسرة للمتن:

قد يلجأ الباحث إلى الاستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في النص أو المتن غامضة وتحتاج إلى تفسير، ولا يمكن وضع التفسير في النص خوفا من الإخلال بالسياق العام للنص مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخروج عن سياق الموضوع، ولتلافي ذلك يقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، وقد يكون التفسير مرتبطا بواقعة معينة مهمة أو شخصية تاريخية مهمة، ويشترط في هذا النوع من الهوامش الإيجاز والاختصار.

ويشترط في الهوامش المفسرة للمتن الدقة والاختصار قدر الإمكان حتى لا تعتبر مجرد حشو يسد الفراغ لا غير.

ج-هوامش الإحالة:

أحيانا قد يلجأ الباحث إلى تناول فكرة محددة معينة مرتين في موضعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثمة يضطر إلى الاكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة ثم يحيل إلى المعالجة، مثل: (انظر في تفصيل هذه المسألة وموقف المشرع الجزائري منها في الصفحة كذا التي سبق وتم التطرق إليها).

3-طرق التهميش:

للتهميش ثلاثة طرق يمكن إجمالها فيما يلي:

الطريقة الأولى:

تتمثل هذه الطريقة في استقلال كل صفحة بهامش، وذلك بوضع أرقام متسلسلة في الهامش تبدأ من الرقم 1، 2، 3...، ويشار إلى كافة المصادر المعتمد عليها في تلك الصفحة.

وتعتبر هذه الطريقة هي الغالبة في البحوث القانونية لكونها تسهل للقارئ التعرف على المراجع بصفة آنية.

الطريقة الثانية:

تتمثل في إدراج الهوامش في نهاية كل فصل وترقيمها تسلسليا، وتخصص لها صفحة أو أكثر في نهاية كل فصل.

الطريقة الثالثة:

تتمثل في إدراج الهوامش في نهاية البحث، وترقم تسلسليا وتدرج كافة الهوامش في نهاية البحث.

وتعتبر هاتين الطريقتين الأخيرتين غير عمليتين مقارنة بالطريقة الأولى التي تفضل عادة من ناحية سرعة التعرف على المصدر دون عناء تقليب الصفحات أو الرجوع إلى آخر البحث للتأكد من الهامش.

ونظرا لاختلاف أنواع الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات ورسائل ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة، فإن قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق تختلف من حالة إلى أخرى.

4- طرق تهميش المراجع المعتمدة في البحث:

-الكتب:

اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، الطبعة رقم، دار النشر، بلد النشر، تاريخ النشر، الصفحة.

مثال: أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2009، ص 20.

-الرسائل الجامعية:

اسم الطالب، عنوان الرسالة، نوع الرسالة -المستوى -، الجامعة، البلد، الموسم الجامعي، الصفحة ونستخدم الرمز ص ثم نقطة في الأخير.

مثال عن مذكرة دكتوراه: رشيدة علي أحمد، قرينة البراءة والحبس المؤقت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة 2016، ص 20.

مثال عن مذكرة ماجستير: مليكة درياد، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائئية الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص 20.

-المقالات المنشورة:

اسم صاحب المقال، عنوان المقال، مقال منشور في اسم المجلة بالتفصيل، المجلد، العدد، الجامعة التي تصدر المجلة، بلد النشر، تاريخ النشر، الصفحة ثم نقطة في الاخير.

مثال: فريد ناشف، الحماية القانونية لحق المتهم في الاعتصام بمبدأ افتراض البراءة، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2، جانفي 2013، ص 30.

-الملتقيات:

المؤلف، عنوان المداخلة، عنوان الملتقى أو الندوة، مكان الملتقى، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات.

-المطبوعات:

اسم المؤلف، اسم المحاضرة، لمن موجهة السنة مع ذكر التخصص، ذكر الكلية والتخصص، ذكر الجامعة، الموسم الجامعي.

-النصوص التشريعية:

طبيعة النص التشريعي، رقم النص التشريعي ومضمونه، اسم النص التشريعي، عدد الجريدة الرسمية، تاريخ صدورها وإذا كان غير منشور نشير إلى ذلك.

أمثلة عن مختلف النصوص القانونية:

1-الدستور:

- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020.

2-المواثيق الدولية:

-الإعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر سنة 1948، والذي انضمت إليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 سبتمبر سنة 1963(غير منشورة).

-العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، انضمت إليه الجزائر بالمصادقة عليه بموجب ملحق المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 12 شوال عام 1409 الموافق 17 مايو سنة 1989.

3-مختلف القوانين والأوامر:

-القانون رقم 04-15 مؤرخ في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 71 المؤرخة في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004.

-القانون رقم 17-07 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 1 رجب عام 1438 الموافق 29 مارس 2017.

-الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 49 المؤرخة في 21 صفر 1386 الموافق 11 يونيو سنة 1966.

-الأمر رقم 95-10 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخة في 29 رمضان عام 1415 الموافق أول مارس سنة 1995.

-القرارات القضائية:

القرار رقم، تاريخ صدوره، ملف رقم، الغرفة كذا، مصدره أي المجلة القضائية، العدد، البلد، السنة، ص 20.

مثال عن ذلك:

-قرار صادر بتاريخ: 2009/04/01، ملف رقم 4648448، غرفة الجناح والمخالفات، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد 1، الجزائر، سنة 2009، ص 20.

-قرار صادر بتاريخ: 2000/11/22، رقم 210717، غرفة الجناح والمخالفات، المجلة القضائية للمحكمة العليا، عدد خاص، الجزء الأول، سنة 2002، ص 20.

-المواقع الالكترونية:

مثال: موقع المحكمة العليا الجزائر www.coursupreme.dz، أطلع عليه يوم 2020/04/10.

-توثيق الأشرطة البصرية اليوتيوب:

اسم المحاضر، عنوان المحاضرة، الموقع الالكتروني، تاريخ نشر الفيديو، الوقت الذي ذكرت فيه الفكرة مع ذكر مدة الشريط في مكتبة البحث.

طرق التوثيق للمرة الثانية في البحث:

قد يستعين الباحث بالمرجع عدة مرات في بحثه وهنا التوثيق يختلف ويكون على النحو

التالي:

-إذا استعان بمرجع واحد في الصفحة الواحدة دون أن يفصل بينهما أي مرجع يكتب: المرجع نفسه، ثم رقم الصفحة مثلا: المرجع نفسه، ص100، أو المصدر نفسه، ص 100.

-أيضا إذا استعمل المرجع للمرة الثانية في صفحات أخرى وقد وثقه، يكفي أن يكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مرجع سابق، ص ...

ثامنا: الخاتمة

وهي الجزء الأخير من الموضوع ومن خلالها يقوم الباحث بتقديم النتائج التي توصل إليها في بحثه وهي نتائج منطقية لازمة عن تحليل مضمون البحث ويستحسن أن تكون مرتبة تتضمن الإجابات عن الإشكاليات المطروحة في المقدمة ويقدم فيها أيضا توصيات البحث والتي تعتبر منطلقا للباحثين الراغبين في إكمال البحث في الجوانب التي لم تدرس دراسة كاملة.

كما يجب أن تكون الخاتمة خالية من المناقشات والمنازعات، وإنما هي عرض موجز وشامل للنتائج المتوصل إليها من قبل الباحث خلال قيامه بالبحث خاصة النتائج المستخلصة من المجهودات المبذولة في صلب الموضوع، فالباحث يحاول الإجابة على بعض الفرضيات والتساؤلات التي تطرح في المقدمة وعادة ما تختتم بتوصيات ومقترحات البحث.

1- عناصر الخاتمة:

يمكن القول أن الخاتمة تشمل ثلاث عناصر أساسية وهي:

*الحوصلة:

وهي خلاصة البحث بربط جميع جزئياته عن طريق الإجابة على إشكاليته وتختلف خلاصة البحث عن بداية الملخص للبحث، ذلك أن الملخص هو تلخيص حرفي للبحث أما الخاتمة فهي من أجل الإجابة عن الإشكالية التي طرحت في المقدمة والتحقق من مدى صحة الفرضيات التي طرحت في بداية البحث.

وترد الخاتمة غالبا على شكل فقرات قصيرة ومختصرة حتى يتجنب الباحث تكرار ما تم سرده في صلب الموضوع.

*نتائج البحث:

وهي أهم ما وصل إليه الباحث من نتائج خلال عملية البحث في هذا الموضوع، وغالبا ما تكون لها علاقة بالأهداف التي سطرها في مقدمة البحث وتكون في عناصر محددة يلتزم

فيها الباحث بنوع من الموضوعية في الطرح بعيدا عن قناعاته الشخصية في قيمة النتائج المتوصل إليها.

-المقترحات:

وهي العناصر التي يرى الباحث ضرورة سردها لعلاقتها بالاستنتاجات التي توصل إليها الباحث والتي يرمي من خلالها الوصول الى تقديم الحلول من وجهة نظره، بحيث تكون شخصية بحسب ما يراه الباحث من حلول توافق توجهه الذاتي.

ومن بين خصائص المقترحات والتوصيات التي يوردها الباحث بعد عرض نتائج البحث

هي:

-يجب أن لا تكون بشكل أمر أو نهي أو إلزام وإنما على شكل اقتراح، خاصة إذا تعلق الأمر بمخاطبة المشرع وتوجيهه نحو مسعى ومسلك معين مثال: يوصي الباحث بإعادة النظر في ... أو يقترح العمل ب....

-يجب أن تكون معقولة وقابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانيات المتاحة للجهات المعنية مثال اقتراح صياغة نص.

-الابتعاد عن العمومية في الطرح بحيث يجب أن تكون التوصيات أو المقترحات واضحة محددة.

2-أنواع الخاتمة:

-الخاتمة المغلقة:

وهي الخاتمة التي تنتهي الموضوع بالإجابة على الإشكالية وعرض الاستنتاجات الأساسية بشكل يشعر القارئ بأنه حصل على ما يريد معرفته من هذا البحث.

-الخاتمة المفتوحة:

وهي خاتمة غالبا ما تنهي الموضوع بتساؤلات واستفهامات تجعل القارئ ينهي موضوعا ليدخل في موضوع آخر.

تاسعا: قائمة المراجع

وهي عبارة عن قائمة تحصي المراجع التي اعتمد عليها الباحث وترتيبها يكون منتظما دقيقا، فإما أن يرتبها الباحث على أساس أبجدي لأسماء كتابها، وإما أن يرتبها على أساس المواضيع المعالجة وإما حسب تسلسلها في البحث أو تبعا للغة المكتوبة.

إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي ومنظم يزيد من القيمة العلمية للبحث العلمي، ويسهل للقارئ التعرف عليها بسهولة، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه واعتراف لأصحاب الفصل بجهدهم العلمي الخاص، وتعتبر هذه القائمة جزء لا يتجزأ من البحث.

عاشرا: الملاحق وفهرس الموضوعات والملخص

1-الملاحق:

وهي عبارة عن وثائق لها علاقة بالبحث او ضرورية لتوضيح أحد عناصر البحث او لها اهمية كبرى بالنسبة للموضوع تدعمه وتعزز فرص توصيل الفكرة للقارئ ولكن لسبب فني كبر حجمها لا يوجد لها مكانة في المتن فيثبتها الباحث في نهاية البحث بعد الخاتمة والنتائج.

شروط الملاحق:

-يجب ان تكون الملاحق لها علاقة بموضوع البحث.

-يجب أن تكون مما يصعب الحصول عليها للجميع فاذا كانت سهلة الوصول إليها والاطلاع فلا يعتبر ملاحق.

2- فهرس الموضوعات:

يتضمن الابواب والفصول والمباحث مع ذكر ارقام صفحاتها ويشتمل على كل العناوين الواردة في البحث، ويكفي أحيانا التوقف عند حد الفروع إذ كانت الخطة تتضمن تفصيلا طويلا في محتواها.

3- الملخص:

وهو تلخيص البحث ويكون في نهاية بحثه بعد فهرس الموضوعات دون ترقيم ليس له حد لكن يستحسن أن يكون في صفحة واحدة او صفحة ونصف على الأكثر ويحرر بلغة البحث ولغة أخرى سواء اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية.

ويجب أن يكون هادفا ودالا وأن يتبع بكلمات مفتاحيه من ثلاثة إلى سبع كلمات، ومن الفوائد التي يعود بها على البحث أنه يزود القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عنه.

العناصر المكونة لهيكل للمذكرة:

يتم ترتيب العناصر حسب الجانب الشكلي كما يلي:

1- صفحة الواجهة:

وهي الغلاف الخارجي للمذكرة أو الأطروحة وله أهمية إذ يجب أن يكون واضح وصحيح لغويا ويعكس المضمون ويجب أن يتضمن مجموعة من البيانات الأساسية التي يجدها الطالب في النموذج المرفق من طرف كل كلية.

2- صفحة الإهداء تكون موجزة واختيارية.

3- صفحة الشكر والتقدير.

4- صفحة المختصرات إن وجدت:

وتكون قبل المقدمة مباشرة وتصاغ المصطلحات والألفاظ من أوائل حروف الكلمات وتكتب هذه الألفاظ كاملة في متن البحث بعد ذكر الكلمات كاملة في أول إشارة إليها بعد ذلك يتم استخدام المختصر في باقي الصفحات.

5-مقدمة.

6-صلب الموضوع.

7-الخاتمة.

6-قائمة المراجع.

8-الملاحق إن وجدت.

9-فهرس المحتويات

10-الملخص.

-المواصفات النهائية للمذكرة:

- تنقيح البحث والتأكد من سلامته من الناحية اللغوية والنحوية.
- التأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها.
- الحرص على استعمال الفواصل والنقاط في مواضعها المناسبة.
- التأكد من تطابق أرقام الهوامش في وسط وذيل الصفحة.
- التأكد من حصر كل المراجع التي أخذت منها المعلومات.
- يجب اختيار الغلاف الجيد والمناسب للمذكرة.
- مراعاة ترقيم الصفحات والتأكد من مطابقتها مع فهرس الموضوعات.

نموذج عن ملخص لمذكرة ماستر تحت عنوان "قرينة البراءة في نطاق قانون
الإجراءات الجزائية الجزائري"

مقدمة:

لقد حظي مبدأ أصل البراءة بأهمية بالغة في وقتنا الراهن أكثر من أي وقت مضى، لارتباطه الوطيد بفكرة احترام حقوق الإنسان في القوانين الجنائية المعاصرة التي أصبحت من أهم مظاهر الدولة القانونية التي يسود فيها القانون ومعياراً من معايير التقدم والديمقراطية في مجال صون الحقوق والحريات الفردية والتي لا محالة يتسع ويضيق مجالها في نطاق القانون الجنائي، هذا الأخير الذي يتحمل إقامة التوازن بين ضمان حماية هذه الحقوق والحريات الفردية وتحقيق مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع والذي يرتبط بشكل أو بآخر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، فإما أن يكون -القانون الجنائي- أداة للتحكم في يد السلطة تضيق فيها مساحة احترام هذه الحقوق والحريات وهو شأن الدول البوليسية المتسلطة، وإما أن يكون -القانون الجنائي- أداة لحماية وصون هذه الحقوق والحريات في مواجهة السلطة انطلاقاً من فكرة أن الأصل في الأشياء الإباحة والأصل في الإنسان البراءة موازنة مع مقتضيات المصلحة العامة، موازنة لا تُخل بهذا الأصل ولا تهمل حق المجتمع في الدفاع عن مصالحه الجوهرية وهو ما تُجسِّدُهُ الدول التي تخضع لسيادة القانون.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية مبدأ أصل البراءة بشكل خاص عند اتخاذ الإجراءات الجنائية الماسة بالحريّة الشخصية وعند إدارة الدليل الجنائي، فهو من ناحية صمام الأمان القانوني الذي يجب على المشرع الاجرائي مراعاته عند تحديد الإجراءات الجنائية حتى لا تكون أداة بطش بالحقوق والحريات إذا ما أُريد المساس بها تحقيقاً للمصلحة العامة، وهو من ناحية ثانية حامي حمى الحرية الشخصية من أن تتعرض للتعسف الاجرائي من قبل القائمين بإدارة العدالة الجنائية.

كما ينصرف موضوع أصل البراءة إلى مجال ضمان حقوق الدفاع بتمكين المتهم من درء كل ما يشوب براءته بحسب ما يراه ملائماً دون انتقاص أو تضيق عليه، على أن لا يفسر صمته إن أحجم عن الكلام أنه اعتراف بارتكاب الجريمة الحالة.

ضف إلى ذلك يلعب مبدأ أصل البراءة دورا هاما في مجال الإثبات الجنائي حيث بمقتضاه لا يتحمل المتهم عبء إثبات براءته، وعلى جهة الاتهام إقامة الدليل على الادانة وتقديمه إلى المحكمة التي تبني اقتناعها على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال لدحض هذه البراءة الأصلية، فالمبدأ وفق هذا المعنى ليس ذلك المبدأ النظري الفلسفي، وإنما هو قاعدة عملية تحكم الخصومة الجنائية تخاطب كل جهة مخولة قانونا مباشرة الاجراءات الجنائية في مواجهة المتهم ومنها جهة الحكم.

الهدف من البحث:

لعل الاجراءات الجزائية المقررة لحق الدولة في توقيع العقاب تتصادم لا محالة مع مبدأ أصل البراءة، لأجل ذلك يجب أن تكون هذه القواعد الإجرائية مقيدة بضمانات لدرء خطر المساس أو التعارض مع مبدأ أصل البراءة، من خلال كفالة قدر من الحقوق والحريات لكل شخص متابع جزائيا مشتبه فيه كان أو متهما والتي يمارسها بوصفه بريء لحين ثبوت إدانته وفق حكم قضائي بات في إطار محاكمة عادلة ومنصفة تؤمن له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

وعليه فإن المشرع الجنائي الاجرائي قد يوفر حماية لأصل البراءة بإقامة قواعد قانونية أكثر ملائمة مع هذا المبدأ ومقتضياته الاجرائية غير أن هذه القواعد الاجرائية قد تكون هي سببا في المساس بأصل البراءة وانتهاكه نظرا لطبيعتها المسيسة بهذا المبدأ، وعليه فالهدف من البحث هو الوقوف على ما قد يتعارض أو يمس بأصل البراءة من قصور أو اغفال تشريعي اجرائي قد يوسع مجال المساس بهذه الحقوق والحريات دونما تناسب أو مبرر يقتضي ذلك مما يعد مساسا بأصل البراءة.

وفي ذات السياق تهدف الدراسة إلى الوقوف على ما أقامه المشرع الجنائي الموضوعي من قرائن أو حيل قانونية تقلب عبء الإثبات، فيصبح المتهم بمقتضاه مدانا إلى أن يثبت هو براءته مما يعد انتهاكا وخرقا لأصل البراءة المبدأ الدستوري.

كما ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على ما قد يقع من اعتداء على أصل البراءة من قبل السلطات المخولة قانونا متابعة كل شخص مشتبه فيه كان أو متهم في شأن جريمة ارتكبت من اتخاذ أي إجراء تعسفي أو غير مبرر في مواجهته، وما يترتب على ذلك من جزاءات، ما يسوغ لنا الوقوف على مدى الحماية المقررة لأصل البراءة حال الاعتداء عليها من قبل السلطات القائمة على الإجراءات الجنائية.

وعليه تتطلب منا الدراسة الاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه بصورة متكاملة، من كشفٍ لجوهره ما يقتضيه مبدأ أصل البراءة ومتمى تكون قواعد القانون الجنائي تشكل حماية لهذا المبدأ ومتى تكون هي سببا في انتهاكه والمساس به.

القضايا والصعوبات:

موضوع أصل البراءة يسير الدراسة في ظاهره يشدك منذ الوهلة الأولى للبحث فيه، حيث لقي اهتمام من طرف الكثير من الباحثين في المجال وتكريسا واحتراما في جميع التشريعات بمختلف أطيافها، غير أن مضمون هذا المبدأ وما يترتب من نتائج لا يشير فقط إلى أصل البراءة ذلك المبدأ النظري الفلسفي بل- يشير-كقاعدة اجرائية تحكم الخصومة الجنائية منذ وقوع الجريمة إلى حين صدور حكم قضائي بات يؤكد البراءة الأصلية أو يدحضها، حيث وُصف هذا المبدأ بـ: "الخيطة الذهبي في نسيج القانون الجنائي".

ولعل الخوض في موضوع الحماية الجنائية لأصل البراءة غاية في الدقة والتعقيد والتشعب لما يثيره من صراع وتناقض في مضمونه من ناحية البحث عن حماية جنائية لأصل البراءة في قانون جنائي طبيعته المساس بهذا الأصل فيما تتعرض له حقوق وحرريات الشخص المتبع جزائيا من اجراءات جنائية ماسة بها، أو من خلال ما يقيمه القانون الجنائي في شقة الموضوعي من قرائن قانونية تقلب عبء الاثبات على عاتق المتهم البريء بالأصل.

ومن ناحية أخرى مناط هذه الحماية الجنائية التي تتم في إطار التوازن الدقيق الذي يقيمه المشرع الجنائي بين مصلحتين متعارضتين، حيث أن المشرع الجنائي تنازعه مصلحين جديرين

بالحماية مصلحة المتهم في التمتع بحقه الدستوري في أصل البراءة ومصلحة المجتمع في صون أمنه واستقراره والدفاع عن مصالحه الأساسية، ومن الضرورة بما كان أن يتحمل المشرع الجنائي مسؤولية إيقاف هذا الصراع وإقامة التوازن الدقيق بين حماية أصل براءة المبدأ الدستوري من جهة وتحقيق مقتضيات المصلحة العامة من جهة أخرى.

ولئن كان موضوع الحماية الجنائية لأصل البراءة يتحدد نطاقه كأصل عام ضمن قانون الإجراءات الجزائية باعتبار هذا المبدأ قاعدة تحكم الخصومة الجنائية تحول دونها المساس أو النيل من حقوق وحريات كل شخص متابع جزائياً، إلا أن أثاره-مبدأ أصل البراءة - قد تمتد إلى الشق الموضوعي للقانون الجنائي-قانون العقوبات-وبالتحديد فيما يتعلق بنقل عبء الإثبات على عاتق المتهم المحصن بأصل البراءة بإقامة قرائن قانونية للإدانة، مما ينم عن تشعب الموضوع وتشابكه.

على أي حال لم يكن البحث في هذا الموضوع بالأمر الهين لدقته وتشعبه وتعلقه الوطيد بإجراءات الخصومة الجنائية كافة في ظل نقص المادة العلمية التي تصب في فحوى الموضوع بوجه خاص ما انعكس على تقسيم البحث، غير أنني بذلت غاية الجهد والعناية في التثبت والاحاطة بجميع العناصر المتعلقة بالبحث ملتزماً في ذلك بعنوان الأطروحة وما تقتضيه موضوعية البحث العلمي.

إشكالية البحث والمنهج المتبع في الدراسة:

لقد نظم المشرع الاجرائي الجزائري قواعد الخصومة الجنائية بموجب قواعد اجرائية من شأنها المساس بالمبدأ الدستوري أصل البراءة، ودرءاً لأي تعارض في هذا الصدد يجب أن لا تتجاوز هذه القواعد الإجرائية حدود مبدأ أصل البراءة كي تحقق حماية فعالة لضمان احترام مبدأ أصل البراءة وما يترتب من نتائج في نطاق الخصومة الجنائية بالموازنة مع حماية المصلحة العامة للمجتمع التي تقتضي صون أمنه واستقراره، ومن ثم تكمن إشكالية البحث فيما يلي:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تكييف نصوص قانون الإجراءات الجزائية بما يتلائم ومتطلبات صون مبدأ أصل البراءة بالموازاة مع مقتضيات المصلحة العامة؟

غرض الإجابة على هذه الإشكالية ولبحث موضوع الدراسة الذي يتمحور حول الحماية الجنائية لمبدأ أصل البراءة في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري انتهجت المنهج التحليلي لرصد وتحليل موقف المشرع الجزائري في هذا الصدد، حيث أن طبيعة الدراسة تقتضي منا التحليل والتعمق واستخلاص النتائج من خلال معطيات محددة.

كما وانتهجت المنهج المقارن أيضا لمعالجة هذا الموضوع حيث لم تقتصر الدراسة فقط على تقصي موقف المشرع الجزائري من موضوع البحث بل حتى موقف التشريعات الأجنبية لبعض الدول وكذا موقف الشريعة الإسلامية.

خطة البحث:

لقد اعتمدت في سبيل معالجة هذا الموضوع على خطة تضمنت فصلا تمهيديا وبابين، حيث جاء في الفصل التمهيدي تأصيل وكشف لمكون مبدأ أصل البراءة في النطاق الجنائي، وذلك تحت عنوان نشأة وتطور مبدأ أصل البراءة ونطاق أثره في المجال الجنائي.

وعلى اعتبار أن تقرير ضمان الحرية الشخصية في مواجهة الإجراءات الجنائية يشكل أحد أوجه ضمان مبدأ أصل البراءة، ارتأيت أن أعنون الباب الأول من خطة الدراسة بحماية مبدأ أصل البراءة في مواجهة إجراءات التحري والتحقيق الماسة بالحرية الشخصية.

من جهة أخرى لعل مبدأ أصل البراءة يتجسد أيضا من خلال ضمان حقوق الدفاع في نطاق الخصومة الجنائية كأحد متطلبات المحاكمة العادلة وكذا أثناء إدارة عملية الإثبات الجنائي التي يحكمها هذا المبدأ أيضا، وهو ما تناولته بالدراسة في الباب الثاني المعنون بحماية مبدأ أصل البراءة في إطار ضمان حقوق الدفاع وقواعد الإثبات الجنائي.

-المتن الذي يتضمن عادة فصلين:

-الفصل الأول يختم بخلاصة لأهم النقاط التي تم تناولها فيه.

-الفصل الثاني يختم بخلاصة لأهم النقاط التي تم تناولها فيه.

- نموذج عن خاتمة خاصة بموضوع قرينة البراءة في نطاق قانون الإجراءات الجزائية
الجزائري:

على ضوء ما تم تناوله في محاور الدراسة المتعلقة بالحماية الجنائية لأصل براءة المتهم في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نخلص إلى النتائج التالية:

يستأثر مبدأ أصل البراءة بحماية جنائية خاصة كونه أصل الحقوق والحريات في نطاق قانون الإجراءات الجزائية، ذلك أنه إن كانت قاعدة لا جريمة ولا عقوبة تحمي الحقوق والحريات من خطر التجريم والعقاب دون وجه شرعي، فإن قاعدة الأصل في الإنسان البراءة تحمي كل شخص متابع جزائيا من خطر المساس بحقوقه وحرياته دون وجه حق.

فالحماية الجنائية تكون مقررة عادة لتأمين المصالح التي أوجب لها القانون الجنائي حماية من خطر اعتداء الأفراد عليها كالحماية المقررة للأموال والأشخاص مثلا، غير أن الحماية الجنائية المقررة لمبدأ أصل البراءة موجهة بالأساس لتأمين خطر عدوان واعتداء السلطة عليها لدى البحث عن الجرائم ومرتكبيها تحقيقا لمقتضيات المصلحة العامة.

من هذا المنطلق يضع المشرع الإجراءي دائما نصب عينه-عند تنظيم القواعد الإجرائية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة - حماية مبدأ أصل البراءة وبقوم الموازنة الدقيقة في ذلك، من خلال تحويط الاجراءات الجنائية بعدد من الضمانات التي تؤمن الحقوق والحريات من خطر الاعتداء عليها دون مقتضيات الضرورة المتطلبية.

ولقد سجل المشرع الإجراءي الجزائري من هذه المعادلة موقفا إيجابيا لمسناه في دراستنا من خلال سلسلة التعديلات التي أدخلها على قانون الإجراءات الجزائية، حيث ما فتئ -المشرع الإجراءي

الجزائري-يعترف بمبدأ أصل البراءة كمبدأ مقرر في الدستور حتى أقره في قواعد قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 07-17 المعدل له، معتبرا إياه المبدأ الأساس الذي يقوم عليه هذا القانون.

ولعل جميع محطات الدراسة التي استوقفتنا في ثنايا هذا البحث كانت تشير إلى أن الأصل العام الذي اعتمده المشرع الإجراءي الجزائري هو براءة الأشخاص المتابعين جزائيا مشتبه فيها فيهم كانوا أو متهمين، من خلال ضمان تمتعهم بحريتهم وحقوقهم، وأن الاستثناء هو تقييد هذه الحرية سواء بصدد التوقيف للنظر أو أوامر التحقيق القسرية أو حتى الإجراءات الماسة بالحق في الخصوصية.

بالإضافة إلى ذلك عزز المشرع الإجراءي الجزائري حماية هذه البراءة من خلال ضمان حقوق الدفاع في جميع مراحل الخصومة الجنائية كأحد مفترضات المحاكمة العادلة، وبوجه الخصوص بصدد اجراء الاستجواب لما يشكله هذا الإجراء من خطورة في تحديد مصير المتهم في دواليب عملية الإثبات الجنائي، الذي نظم المشرع الإجراءي معالمه هو الآخر بحسب مقتضيات صون براءة المتهم.

فأقر المشرع الجزائري بموجب ذلك إعفاء المتهم من عبء اثبات براءته على أن تتحمل النيابة العامة هذا العبء وتقييمه أمام القاضي الجزائي والذي هو الآخر بحكم دوره الإيجابي المقرر له قانونا في بحث الحقيقة عليه أن يتثبت يقينا من وقوع الجريمة وأدلتها ونسبتها للمتهم ليتسنى له نقض براءته، فإن راوده الشك في شيء من ذلك فإن الشك في هذه الحالة أولى بأن يفسر لمصلحة براءة المتهم.

ولكن على الرغم من موقف المشرع الإجراءي الجزائري الإيجابي الذي لمسناه من خلال محاولته بسط حماية جنائية فعالة لمبدأ أصل البراءة بإقرار عدد من الضمانات الإجرائية لصالح المشتبه فيه والمتهم معا، إلا أن اللافت في الأمر بوجه عام هو السلطة التقديرية الواسعة التي تتمتع بها السلطات القائمة في إدارة الإجراءات الجنائية والتي تعطي لهم التفوق في كثير من الأحيان في

تحقيق أغراض المصلحة العامة ولو على حساب براءة الأشخاص مما يفرغ أحيانا الضمانات المقررة لبراءة الأشخاص من محتواها، ولعله الأمر الذي أشارنا إليه في عديد المرات في ثنايا البحث.

ولتلافي ذلك نقترح على المشرع الجزائري تدارك ما وقع فيه من إغفال تشريعي قد يُنقص من قدر الحماية الجنائية الفعالة المكفولة لمبدأ أصل البراءة كمبدأ دستوري واجب الاحترام من جهة وقاعدة إجرائية تسود وتسيطر على كافة مراحل الخصومة الجنائية من جهة أخرى.

حيث نقترح في هذا الإطار على المشرع الإجمالي الجزائري ما يلي:

أولاً: نقترح على المشرع الإجمالي الجزائري التخفيف من إجراءات المساس بالحرية الشخصية للمشتبه فيهم في مرحلة التحريات الأولية، خاصة وأن الأصل في هذا المرحلة أنها شبه قضائية تتخذ فيها الإجراءات خارج دائرة المساس بالحرية الشخصية إلا استثناءً.

ولعل ذلك لا يتم إلا من خلال تعزيز حقوق الشخص الموقوف للنظر وكذا آليات تمكينه منها خاصة ما تعلق بالفحص الطبي والاتصال بعائلته ومحاميه وتقرير الجزاءات الإجرائية المتمثلة في بطلان اجراء التوقيف للنظر حال مخالفة أحد هذا الضمانات وما يتبع ذلك من جزاءات عقابية تلحق القائمين على هذا الإجراء حال تجاوزهم السلطات المقررة لهم بصدد اجراء التوقيف للنظر.

ثانياً: ندعو المشرع الجزائري إلى اتخاذ موقف صريح وواضح في شأن الأمر بالإحضار والأمر بالقبض خاصة ما تعلق بتقييد حرية المتهم الذي يتم ضبطه خارج نطاق اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر، حيث تخضع هذه المدة التي قد تطول للسلطة التقديرية للسلطة القائمة على الإجراء دونما أي ضابط أو قيد، وهو الأمر الذي يشكل تعارضا وانتهاكا صارخا لبراءة المتهم.

ثالثاً: ندعو المشرع الجزائري في شأن اجراء الحبس المؤقت إلى ضبطه بقيود أكثر لضمان استثنائيته أمام ما يجب أن يتمتع به المتهم من حرية كأصل عام، وذلك من خلال اعتماد أكثر لنظام الرقابة القضائية كإجراء بديل للحبس المؤقت، من خلال توجيه قضاة التحقيق للعمل به بتكليف وإعادة النظر في دواعي ومبررات الحبس المؤقت ومدته، بحيث لا يمكن اللجوء إلى حبس المتهم مؤقتا في

جميع الأحوال إلا إذا لم تكن التزامات الرقابة القضائية كافية للوصول للأغراض التي يتطلبها التحقيق.

كما ندعو المشرع الجزائري إلى تعديل موقفه من إجراءات جبر الضرر المترتب عن الحبس المؤقت غير المبرر، والذي يعد في حد ذاته ضررا ثابتا ومتميزا يستوجب التعويض من غير أن يتطلب الأمر من المتهم إثبات آثاره، بالإضافة إلى تكريس أحقية المتهم في الطعن في قرار لجنة التعويض التي قد تُعفل تقدير مبلغ الضرر الذي أصاب المتهم من جراء حبسه مؤقتا دونما مبرر.

رابعا: نقترح على المشرع الإجمالي الجزائري تدارك الإغفال التشريعي المتعلق بتفتيش الأشخاص الذي يعتبر أحد أهم أوجه المساس بالحقوق في الخصوصية التي يتطلبها صون براءة الأشخاص، خاصة وأن القياس في المجال الجنائي محظور على اعتبار أن هذا النوع من التفتيش المقرر تفتيش إداري عادي يدخل ضمن الإجراءات الوقائية لا غير، ما يعطي صلاحية أكبر في تقدير اللجوء إليه من قبل السلطات القائمة على هذا النوع من الإجراءات دون مبرر شرعي.

كما ندعو المشرع الجزائري إلى تكريس ضمان حق الأنثى في الخصوصية لدى إجراء عملية تفتيشها، وذلك من خلال تسخير ضابط شرطة قضائية من نفس جنسها للقيام بهذا الإجراء بموجب نص تشريعي واضح.

خامسا: ندعو المشرع الجزائري إلى التشدد في مباشرة إجراءات التحري والتحقيق الخاصة من خلال صياغة مبررات جدية ومضبوطة أكثر تبرر لجوء السلطات الجنائية لهكذا إجراءات، والتي في الحقيقة لا مبرر للجوء إليها إلا لتأكيد سلامة أدلة موجودة أصلا وليس للبحث عن هذه الأدلة من الأساس.

فضلا عن ذلك ندعو المشرع الجزائري إلى ضبط مواعيد بداية ونهاية هذه الإجراءات- التحري والتحقيق الخاصة- مع مراعات معقولية مدتها وكيفية تجديدها ومآل ما ضبط من صور أو تسجيلات بعد انتهاء المتابعات القضائية.

سادسا: ندعو المشرع الجزائري إلى تعزيز أكثر لحقوق الدفاع خاصة بصدد استجواب المتهم ومدى تمكين محاميه من تمثيله أثناء الاستجواب الذي لا يعدو أن يكون دوره حاليا-في نطاق قانون الإجراءات الجزائية-سوى مراقب صامت يستأنس بحضوره المتهم لا غير خاصة إذا ما قورن بالدور الممنوح للنيابة العامة في هذ الصدد، ما يخل بمبدأ المساواة بين أطراف الخصومة الجنائية ويكرس لا محالة للانتقاص من حقوق الدفاع وما يتبع ذلك كله من مساس ببراءة المتهم.

سابعا: ندعو المشرع الجزائري إلى اتخاذ موقف واضح وصريح من دور النيابة العامة في عملية الإثبات الجنائي أو عملية اثبات الحقيقة بجميع صورها، خاصة ما تعلق بإثبات الدفع الجنائية التي يبيدها المتهم لنفي مسؤولية الجنائية كتوافر سبب من أسباب الإباحة كالدفاع الشرعي أو مانع من موانع المسؤولية كالصغر أو عذر معفي أو مخفف من العقاب.

كما قد يشكل إقامة قرائن قانونية أو قضائية لتسهيل عملية الإثبات في جانب السلطات الجنائية التي قد تستعصي عليها أحيانا عملية الإثبات انتهاكا لبراءة المتهم تجعل من هذا الأخير مذنبا حتى يثبت هو براءته، لذلك ندعو المشرع الجزائري إلى تدعيم براءة المتهم بإلغاء هذه القرائن وتحميل النيابة العامة عبء الإثبات كاملا من منطلق دورها الأساسي في عملية الإثبات الجنائي.

ثامنا: ندعو المشرع الجزائري إلى تدعيم مجال الإثبات الحر وعدم تقيد القاضي الجزائري بأدلة قانونية محددة قد تعطل في كثير من الأحيان اقتناعه الشخصي الذي يفترض فيه أنه يشكل وفق ما هو مقرر له من ضوابط قانونية أحد الضمانات الجوهرية لحماية أصل البراءة.

في الأخير يبقى التكريس الحقيقي لضمان براءة الأشخاص هو الإيمان الصادق من طرف السلطة بفكرة حقوق الانسان وحرياته بالسعي نحو تكريسها نسا وتطبيقا لضمان تمتع الأشخاص بها بشكل فعلي خاصة في المجال الجنائي الذي يعد أحد أهم المجالات المتصلة بفكرة الحقوق والحرريات.

ولعل معاملة الأشخاص مشتبهاً فيهم كانوا أو متهمين بارتكاب جريمة على أساس أن الأصل في الإنسان البراءة وأن الأصل في الإجراءات الجنائية هو الاستثناء يشكل عنوان للحماية الجنائية لبراءة الأشخاص من مغبة الاتهام الباطل والإدانة الجائرة لغرض حماية أمن المجتمع واستقراره.

ليبقى في الأخير الحفاظ على هذه المعادلة مرهون بوضع الإجراءات الجنائية في نطاقها بمباشرتها على قدر ضرورة متطلبات حماية أمن المجتمع وضمان استقراره بالشكل الذي لا يخل بضمان البراءة وما يترتب من نتائج في النطاق الجنائي.

-قائمة المراجع:

-فهرس الموضوعات:

-الملخص: يكون باللغة العربية وباللغة الأجنبية فرنسية أو انجليزية

من بين أهم المبادئ والقواعد الأساسية في الدستور وقانون الإجراءات الجزائية مبدأ أصل البراءة الذي يعني أن كل شخص مشتبهاً فيه كان أو متهماً يعتبر بريء مما نسب إليه حتى تثبت جهة قضائية إدانته وفق حكم قضائي بات.

وعليه يفرض احترام وتكريس مبدأ أصل البراءة في النطاق الجنائي ضمان تمتع كل شخص يكون في موضع الاشتباه أو الاتهام بارتكاب جريمة ما تمتعه بجميع حقوقه وحرياته الشخصية في مواجهة اجراءات الخصومة الجنائية عبر كافة مراحلها إلى حين ثبوت إدانته وفق حكم قضائي بات في إطار محاكمة عادلة ومنصفة تؤمن له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

فضلا عن ذلك يقتضي تكريس مبدأ أصل البراءة إعفاء المتهم من عبء اثبات براءته الثابتة أصلاً وبقينا، وعلى من يدعي خلاف هذا الأصل أن يقيم الدليل على ذلك وهو ما يقع على عاتق سلطة الاتهام، وفي هذا الصدد لا يصلح إلا الدليل القاطع المبني على الجرم واليقين لتكوين القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي، أما مجرد الشك أو الريب فيبقى الأمر على حاله وهو البراءة لأنه ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثله.

وفق هذا المنظور لعل القواعد الإجرائية المقررة للتقصي عن الجرائم ومرتكبيها بهدف ضمان أمن واستقرار المجتمع لا يجب أن تخرج عن نطاق مبدأ أصل البراءة وما يرتبه من نتائج في هذا الصدد، ذلك من خلال تأمين الإجراءات الجنائية بعدد من الضوابط والقيود يراعي فيه المشرع الشرعية الجنائية والتي تلتزم حدودها السلطات القائمة على العدالة الجنائية بالشكل الذي يضمن براءة الأشخاص أثناء مباشرة الإجراءات الجنائية.

الكلمات المفتاحية:

أصل البراءة، المشتبه فيه والمتهم، الحرية الشخصية، حقوق الدفاع، المحاكمة العادلة، الإثبات الجنائي.